نَظَرات في كتاب "الأُصُول في النَّحو"

تأليف ابن السراج

تحقيق د. عبد الحسين الفتلي

محمد طاهر الحمصي

كلية الآداب – جامعة البعث

حمص – سورية

(الأصول في النحو) من الكتب الذائعة الصيت، وله منزلة عظيمة عند النحاة، فقد أكثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلفه أبي بكر بن السراج، تلميذ المبرد، وأستاذ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي. وقد جمع ابن السراج في (أصوله) أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيبويه ورتبها، واختصر فيه أصول العربية، وضم إليه مقاييسها، حتى قيل فيه: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله".

وقد نهض الدكتور عبد الحسين الفتلي بتحقيق هذا الكتاب، وأخرجه إلى الناس مطبوعاً في ثلاثة مجلدات صادرة عن مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت سنة ١٩٨٥م.

وقد قدّم المحقق للكتاب بتعريف وافٍ بابن السراج، عرض فيه لحياة ابن السراج وأخلاقه ومكانته العلمية ولأساتذته وتلاميذه وآثاره ومذهبه في النحو، ثم أردف ذلك

بحديث ضاف عن كتاب الأصول ومنزلته وزمن تأليفه ومنهج المؤلف ومصادره وما انفرد به من المسائل، ثم بين منهجه في تحقيق الكتاب والنسخ التي اعتمد عليها.

والحقّ أن تحقيق هذا الكتاب ليس بالعمل اليسير السهل، إنه يتطلب سنوات من الدأب والجد والصبر. ولقد تجشّم المحقق الفاضل تعب السنين ليضع بين أيدي القراء كتاب الأصول وقد سُدّد نصّه، وَقُوّمَ مُنآدُهُ وطرح تفثه، وخُرّجت شواهده، وشُرح غامضه وفق منهج علمي في التحقيق مبني على الدقة والأمانة. غير أن الكمال لله وحده.

ومن ذا الذي تُرضَى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تُعَدّ معايبه

ولقد وجدت وأنا أقرأ الكتاب بعض الهفوات في عدد من المواطن، وهأنذا أنبه عليها منسوقة مرتبة مدلولاً على مكانها من الكتاب.

١- في الصفحة (٦٠/١) ورد قول ابن السرّاج:

"فإذا قلت: قام أبوك، فـ(قائم) مرتفع بالابتداء و(أبوك) رفع بفعلهما، وهما قد سدّا مسدّ الخبر".

والصواب: فإذا قلت: قائم أبواك، فـ(قائم) مرتفع بالابتداء، و(أبواك) رفع بفعلهما .. وأظن أن سقوط الألف مرتين في الكلام السابق من سهو الطبع.

٢- (٧٩/١) قول ابن السرّاج:

"ويجوز أن تقول: أعطَي زيداً درهمٌ، وكُسيَ زيداً ثوبٌ، كما كان الدرهم والثوب مفعولين، وكان لا يُلْبسُ على السامع الآخذُ من المأخوذ جاز".

وإنّ قوله: (كما كان الدرهم..) غير مناسب للسياق، ولعل الصواب: "ولمّا كان الدرهم..." ويكون الفعل (جاز) جواب الشرط.

٣- (١٠٤/١) أثبت المحقق الرجز التالي على هذه الصورة:

يا ليتني مثْلُكِ في البياضِ أبيضَ من أخت بني إباضِ

والصواب: أن تضبط كلمة (أبيض) بالضم لأنها تتبع الخبر (مثلك) وأن يكتب كل شطر من هذا الرجز في سطر لأنه معدود عند كثير من أئمة العروض بيتاً. وعلى هذا فالرجز بيتان لا بيت واحد.

٤- (١١٢/١) ورد قول ابن السرّاج في مرفوع نعم وبئس وأنه يكون ظاهراً ومضمراً:

"أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً، وبئس الرجل عبدالله، ونعم الدار دارك، فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرفع بهما فاعلاهما".

والصواب: رفع زيد في قوله: "نعم الرجل زيد".

٥- (١٢٣/١) ورد قول ابن السرّاج:

"ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قتّال أو جرّاح، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة، كما أنك لا تقل: قتّلت، إلا وأنت تريد جماعة".

الصواب: كما أنك لا تقول. لأن (لا) نافية لا تعمل الجزم في الفعل.

٦- (١٢٤/١) ورد قول ابن السرّاج:

"و(فِعال) نحو (مِطْعان ومِطْعام)". والصواب واضح هو (ومِفْعال) ولا ريب أن الطباعة هي التي أسقطت الميم.

٧- (١٣٩/١) ورد قول ابن السرّاج:

"فكلّ اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فعل بعد فهو نكرة نوّنت أو لم تنوّن، وإن كان قد فعل فأضفته إلى معرفة، وإن أضفته إلى نكرة فهو نكرة".

في الكلام سقط، ولو قيل: فأضفته إلى معرفة فهو معرفة، لاستقام.

ولعلّه هكذا في المخطوط.

٨- (١٣٤/١) ضبط المحقق كلمة (أطفالها) بالرفع في هذا الشاهد:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تزجّي خلفها أطفالها

والصواب أن تكون منصوبة لأنها مفعول (تزجّي).

٩- (١٣٥/١) ورد قول ابن السرّاج:

"وتقول: هو الحسن وجه العبد، كما تقول: هو الحسن العبد، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وتقول على التشبيه بهذا: الضارب أخي الرجل، كما تقول: الضارب الرجل، وتقول: مررت بالحسنِ الوجه الجميلة، ومررت بالحسن العبد النبيلة".

أظنّ الصواب: الجميله ... النبيله، بهاء الضمير لا بتاء التأنيث.

١٠- (١٦٩/١) ورد قول ابن السرّاج:

"وقد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة: إنه المصدر، ولمّا كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه، وضرب منه لا يلاقي شيئاً ويؤثر فيه، فسُمي الفعل الملاقي متعدياً وما لا يلاقي غير متعد".

وقد ترى أنّ عبارته (ولمّا كانت هذه تكون على ضربين ...) قاصرة عن أداء المعنى ولعل فيها سقطاً لم يتنبه له المحقق، ولو قيل: "ولما كانت هذه الأفعال تكون على ضربين" لصلحت.

١١- (١٨٣/١) وردت حاشية المحقق على هذا الشاهد وهو لِلَّعين المنقريّ:

أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيز – خلتُ – اللؤمُ والخورُ

قوله: وبيت اللعين هذا من قصيدة رويها لام، وقبل الشاهد:

أني أنا ابن جلا إنْ كنت تعرفني يا رؤوب والحيّة الصماء في الجبل

على أن في بيت الشاهد إقواء وهو اختلاف حركة الرويّ".

قلت: كان المحقق جديراً بأن يشير إلى ما في الشاهد من إكفاء وهو اختلاف حرف الروي، فالقصيدة لامية والشاهد مبني على الراء.

١٢- (٢٢٩/١) ورد قول ابن السرّاج:

"فـ(إنّ) توكيد الحديث، وهي موصلة للقسم، لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإنْ أدخلتَ (إنّ) اتصلت بالقسم فقلت: والله إنّ زيداً منطلق. وإذا خففت فهي كذلك، إلا أنّ لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فتقول: إنْ زيداً لقائم".

والصواب: فتقول: إنْ زيداً لقائم.

١٣- (٢٣٠/١- ٢٣١) ورد قول ابن السرّاج:

"ألا ترى إلى (ظننت وأخواتها، لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك (كان) وأخواتها. فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) لا فرق بينهما، إلا أنّ الذي كان مبتدأ ينتصب بـ(إنّ) وأخواتها".

والصواب كما يدلّ السياق: فكلٌّ ما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) لا فرق بينهما.

١٤- (٢٣١/١) ورد قول ابن السرّاج حول اللام التي تدخل على خبر (إنّ):

"ولكنه لا بدّ أن يكون خبر (إنّ) بعد اللام، لأنه كان موضعها أنْ تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل (إنّ)، فلمّا أزالتهما (إنّ) عن موضعها وهو المبتدأ أدخلت على الخبر، فما كان بعدها فهي داخلة عليه. فإن قدّمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده، لا يصلح أن تقول: إنّ زيداً لفيك راغب، ولا: إنّ زيداً آكل لطعامك".

والصواب: .. فما أزالتها (إنّ) عن موضعها وهو المبتدأ ... لا يصلح أن تقول: إنّ زيداً راغب لفيك..

١٥- (٢٣٢/١) ورد قول ابن السرّاج:

"ويجوز أن تحذف الهاء وأن تريدها، فتقول: إن زيداً منطلق، تريد (إنّه)".

الصواب: فتقول: إنّ زيدٌ منطلق.

١٦- (٢٣٣/١) أثبت المحقق هذا الشاهد على هذه الصورة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتينا ونصفه فقد

الوزن فاسد، والرواية المشهورة: إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ، وهكذا هو في ديوان النابغة/٤٥ والمغني ٦٦/١ وابن يعيش ٥٨/٨، والخزانة ٢٩٧,/٤

١٧- (٢٣٨/١) ورد قول ابن السرّاج في تخفيف (أنّ):

"قال سيبويه: لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلّا وأنت تريد الثقيلة، تضمر فيها الاسم – يعني الهاء- قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر، يريدون معنى (كأنّ) ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله:

كأنْ وريديه رشاءُ خُلْبِ"

والصواب تخفيف (كأنّ):

كأنْ وريديه رشاءُ خُلبِ.

١٨- (٢٤٥/١) ورد قول ابن السرّاج:

"وتقول: إنّ اليوم فيك زيد ذاهب، فتنصب (اليوم) بـ(إنّ)، لأنه ليس هنا بظرف إذا صار في الكلام ما يعود إليه".

الصواب: وتقول: "إن اليوم فيه زيد ذاهب" فالهاء في شبه الجملة عائدة على اليوم.

١٩- (٢٤٥/١) أثبت المحقق الشاهد التالي على هذه الصورة:

إن أمراً خصّني عمداً مودته على التنائي لعندي غير مكفور

والشاهد ذائع مشهور وروايته: إنّ أمراً خصني عمداً مودته. ولعل إثباته على تلك الصورة (أمراً) من أخطاء الطباعة.

٢٠- (٢٥٢/١) أثبت المحقق الشاهد التالي على هذه الصورة:

سألتاني الطلاق إذْ رأتاني قلّ مالي قد جئتماني بنكر

والرواية الصحيحة بتخفيف الهمزة من (سألتاني):

سألتاني الطلاق إذْ رأتاني

وبغير هذا التخفيف يفسد الوزن.

٢١- (٢٥٧/١) ورد هذا الشاهد:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي وقيّارٌ بها لغريب

وبعده قول ابن السرّاج: "فيرفع (قياراً) وينصب، وكذلك لو قال: الغريبان، فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء".

والصواب: وكذلك لو قال: لغريبان...

٢٢- (٢٦٠/١) ورد قول ابن السرّاج في تخفيف (إنّ):

"وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا: فقلت:

إنِ القوم الذي أنا منهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجاملِ"

والشاهد على تخفيف (إنّ) مع الأسماء ... والبيت من الطويل بدلالة عجزه، لكنّ صدره على هذه الرواية فاسد الوزن، والصواب فيه أن يضمّ إليه ما قطع عنه وهو كلمة (فقلت) فتكون روايته الصحيحة:

فقلتُ إنِ القوم الذي أنا منهم لأهلُ مقاماتٍ وشاءٍ وجاملِ

٢٣- (٢٦٩/١) أثبت المحقق الآية الآتية على هذه الصورة:

"وأنّ المساجد لله ولا تدعوا مع الله أحدا" والصواب: "فلا تدعوا مع الله أحداً".

سورة الجن/١٨.

٢٤- (٢٧٣/١) ورد قول ابن السرّاج في فتح همزة (إنّ) وساق كلام الخليل وتمثيله لذلك ومنه قوله:

"وقد عرفت أمورك حتى إنك أحمق، كأنه قال: حتى حمقكم".

وصواب العبارة: "وقد عرفت أمورك حتى أنك أحمق، كأنه قال: حتى حمقك".

٢٥- (٢٧٣/١) من حاشية المحقق على هذا الشاهد:

أحقّاً إنّ جيرتنا استقلوّا فنيّتنا ونيّتهم فريق

قوله: (وقد نسب إلى المفضّل السكريّ من عبد القيس).

والصواب: المفضّل النكري.

ولم يشر المحقق إلى المصدر الذي نُسب فيه هذا الشاهد إلى المفضّل وكان جديراً بذلك..

أقول: نسب هذا الشاهد إلى المفضّل النكريّ في الأصمعيّات/,٢٠٠

٢٦- (٢٧٥/١) ورد قول ابن السرّاج في (مثل) وتشبيهه بـ(يومئذ) في البناء والإعراب:

"كما تقول في (يومئذ) من البناء والإعراب، فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه".

الصواب: وتبنيه. والراجح أن الخطأ هنا طباعي.

٢٧- (٢٧٦/١) ورد قول ابن السرّاج في بناء الأسماء المبهمة إذا أضيفت إلى غير معرب: "وكلّ المبهمات كذلك، ولا يدخل في هذا: ضربني غلام خمسة عشرَ رجلاً، لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم وبمنزلة وحين ونحو ذلك، وأبو عمرو يختار أن يكون نصب: (مثل ما أنكم تنطقون) على أنه حال للنكرة (لحق). سورة الذاريات/٢٣.

سقط من كلام ابن السرّاج شيء في قوله: (بمنزلة وحين ونحو ذلك). ولعل الصواب: (بمنزلة مثل وغير وحين ونحو ذلك). ويقوّي ذلك أنّ ابن السرّاج تكلّم على هذه المبهمات قبل ذلك.

والذي اختار نصب (مثل) على الحال في الآية هو أبو عمر (الجرميّ)[١] لا أبو عمرو، فليصحَّح؟

٢٨- (٢٧٨/١) أثبت المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة:

قُرومٌ تسامى عند باب دفاعِه كأن يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا

الصواب: ضبط الفعل (يؤخذ) هنا بالرفع وإن كان للنصب وجه، لأن الشاهد مسوق على جواز سقوط (ما) من (كما)، ويؤكد ذلك عبارة ابن السرّاج التي عقب بها على الشاهد: "يريد: كما أنه يؤخذ المرء". وانظر لرفع الفعل (يؤخذ) سيبويه ٤٧٠/١ بولاق - ١٤١/٣ هارون.

٢٩- (٢٨٠/١) ورد قول ابن السرّاج:

---

١) انظر أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢، وابن يعيش ١٣٥/٨.

"ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هنداً فإنّ عمراً ضارب، لأنّ تقدير الاسم الذي يلي (أمّا) أن يلي الفاء ملاصقاً لهما".

الصواب: ملاصقاً لها. الخطأ طباعيّ.

٣٠- (٢٨٠/١) ورد قول ابن السرّاج:

"ويجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإنّ أكبر ظني عمراً ذاهب، فيكون (أكبر ظني) ظرفاً لـ(ذاهب) وهذا إنما أجازه مع (إمّا) لأنّهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير، صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه".

والعبارة مضطربة والمعنى ملتو، ولعل الصواب أنْ يقال:

"وهذا إنما أجازه مع (أمّا) أنهم لمّا وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير، صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه".

٣١- (٢٨٥/١) ورد قول ابن السرّاج:

"ولا يجوز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد (إلّا)".

الصواب: بمنزلة الاسم الذي يُبْتَدأ بعد (إلّا).

٣٢- (٢٩٨/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة:

لم يمنع الشَّرب منها غيرَ أنْ هتفت

حمامةٌ في غصون ذاتِ أوْقالِ

والصواب: أن تضبط كلمة (غير) منه بالرفع لا بالنصب. لأن رفع (غير) فيه هو موضع الاستشهاد في هذا الموضع[٢]. ولعل الذي حمل المحقق على نصب (غير) هنا الاستشهاد بالبيت نفسه في موضع سابق من الكتاب (٢٧٦/١) على بناء (غير) على الفتح، فقاس هذا الموضع على ذاك. وليس ذلك بالصواب، فقد يرد الشاهد بروايتين مختلفتين فيختلف الاستشهاد به.

٣٣- (٣٣٢/١) ورد قول ابن السرّاج:

"والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نُصب، تقول: يا عبدالله، وأن الصفة قد تنصب على الموضع، تقول: يا زيدٌ الطويلُ". نون (زيداً) ورفع الطويل.

والصواب: (تقول: يا زيدُ الطويلَ). تبني (زيداً) على الضم وتنصب (الطويل) صفة لزيد على المحلّ.

٣٤- (٣٨٥/١) ورد قول ابن السرّاج:

"الوجه الثالث أن تجعل النعت على الموضع فترفع، لأنّ (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، فتقول: لا رجلَ ظريفَ، فتجري (ظريف) على الموضع، فيكون موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف".

ضبط (ظريف) بالفتح، والصواب: رفعه، فيكون وجه العبارة: (فتقول: لا رجلَ ظريفٌ).

٣٥- (٣٨٨/١) ورد قول ابن السرّاج في باب المنفيّ المضاف بلام الإضافة:

---

٢) انظر لرواية الرفع سيبويه ٣٦٩/١ بولاق – ٣٢٩/٢ هارون.

"فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته، وذلك قولهم: لا أباً لك، ولا غلام لك". والعبارة كما أثبتها المحقق لا وجه لها من الصحة، فقد اعتراها الخطأ في التركيب والمعنى معاً.

وإصلاحها أن يقال: "فالتنوين والنون تقعان في هذا الموضع كما وقعتا مما قبله لما أضفته، وذلك قولهم: لا أبا لك، ولاغلامَيْ لك"[٣].

٣٦- (٣٩٤/١) ورد قول ابن السرّاج في باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغير من حاله:

"الثالث: وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معنى ذلك. اعلم أن هذا يلزمك فيه تثنية (لا) كما لا تثنى (لا) في الأفعال، وذلك قولك: لا مرحبا ولا كرامة ...".

والصواب أن يقال: (كما تثنى "لا" في الأفعال) أي تكرّر في الأفعال.

٣٧- (٣٩٥/١) ورد قول ابن السرّاج:

"واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجلٍ لا فارس، حتى تقول: ولا شجاع، وكذلك: هذا زيد فارساً، لايحسن حتى تقول لا فارساً ولا شجاعاً".

الصواب: (وكذلك: هذا زيد لا فارساً، لايحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً) والكلام هنا كلام سيبويه، والعبارة عبارته. ولم يشر المحقق إلى ذلك. انظر الكتاب ٣٥٧/١ بولاق - ٣٠٥/٢ هارون.

٣٨- (٣٩٦/١) ورد قول ابن السرّاج في باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام: "فإذا كان استفهاماً محضاً فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف

---

٣) انظر سيبويه ٣٤٥/١ بولاق - ٢٧١/٢ هارون. والمراد بقوله (تقعان): تسقطان.

الاستفهام، وذلك قولك: ألا رجل في الدار؟ ألا غلام أفضل منك؟ ومن قال: لا رجل قائم في الدار، قال ههنا: ألا رجل قائم في الدار؟، وكذلك من نوّن ومن رفع، ثم رفع ههنا".

الإشكال في العبارة الأخيرة التي أثبتها المحقق على هذه الصورة: "وكذلك من نوّن ومن رفع، ثم رفع ههنا". وإصلاحها بحذف علامة الترقيم (الفاصلة) التي أوقعها قبل (ثم) فتصير:

"وكذلك من نون ومن رفع ثم رفع ههنا" على أن (ثمَّ) اسم إشارة للمكان وليست عاطفة.

٣٩- (٣٩٧/١) ورد قول ابن السرّاج في باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام:

"وكان المازني وحده يجيز فيه جمع ما جاز في النافية بغير الاستفهام، فتقول: ألا رجل أفضل منك، وتقول فيمن جعلها كـ(ليس): ألا أفضل منك، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام".

الصواب: "وتقول فيمن جعلها كـ(ليس): ألا رجلٌ أفضلَ منك؟....

سقطت كلمة رجل، ولم تضبط كلمة (أفضل).

٤٠- (٤٠٠/١) ورد كلام ابن السرّاج في باب تصرّف (لا):

"وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي، قولك، إيت وعمراً، فإذا أردت نفي هذا قلت: لا تأت زيداً وعمراً".

الصواب: ".. قولك: أيت زيداً وعمراً ...". سقطت كلمة (زيد) من الجملة.

٤١- (٤٠٤/٤١) أثبت المحقق الشاهد الآتي لذي الرمّة على هذه الصورة:

هي الدار إذْ ميَّ لأهلكِ جيرةٌ

لياليَ لا أمثالُهنّ ليالي

والصواب: (هي الدار إذْ ميٌّ لأهلكَ جيرةٌ). بفتح كاف الضمير من (أهلك) لأنها عائدة على الشاعر الذي يخاطب نفسه. وانظر في ضبط البيت. الديوان ق ٤٣ (١٠٣/٢) بتحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح.

٤٢- (٤١٠/١) ضبط المحقق قوله تعالى على هذه الصورة:

"أن يُنَزِّل عليكم من خيرٍ من ربكم". البقرة/ ١٠٥.

والصواب:" أن يُنَزَّل عليكم من خيرٍ من ربكم". ببناء الفعل للمفعول.

٤٣- (٤٢١/١) ورد قول ابن السرّاج:

"وقد جاء عن العرب إدخالُ (رُبّ) على (مِنْ) إذا كانت نكرة غير موصولة، إلّا أنها إذا لم توصل لم يكن بدّ من أن توصف، لأنها مبهمة حكي عنهم: مررت بَمْن صالحٍ وَرُبّ من يقوم ظريف، وقال الشعر:

ياربّ من تَفْتَشُّهُ لك ناصحٌ

ومُؤْتَمَن بالغيب غيرُ أمينِ"

وقد شابَ الكلام خطأٌ واضطراب، فقد كسر الميم من (مَنْ) وهي مفتوحة، وكرّر أجزاء من الكلام على سبيل السهو، ونسب القول إلى (الشعر) وهو إلى (الشاعر) وضبط (غير) في الشاهد بالكسر وينبغي أن يضبط بالضمّ والصواب أن يقال:

"وقد جاء عن العرب إدخالً (رُبَّ) على (مَنْ) إذا كانت نكرة غير موصولة إلّا أنها إذا لم توصل لم يكن بدّ من أن توصف، لأنها مبهمة حكي عنهم: مررت بمَنْ صالحٍ، وَرُبَّ مَنْ يقوم ظريف، و قال الشاعر:

ياربّ من تَفْتَشُّه لك ناصحٌ

ومُؤْتَمَن بالغيب غيرُ أمينِ"

وقد حكم المحقق على الشاهد بأنه من الكامل، وأشار إلى رواية سيبويه واللسان للبيت بالهمزة (أيَا ربّ من تفتشّه لك ناصحٌ)، ورأى أن زيادة الهمزة في أوله تخرجه عن الوزن.

أقول: الشاهد ليس من الكامل سواء أكان على رواية ابن السرّاج أم على رواية سيبويه واللسان. بل هو من الطويل، وقد اعتراه زحاف (الخرم) على رواية ابن السرّاج. والخرم سقوط أول الوتد المجموع في أول البيت[٤].

٤٤- (٤٢٧/١) ورد قول ابن السرّاج:

"وجميع هذا إنما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام صلحاً فهو فيه جائز".

أظن أنّ في الكلام سقطاً، ولعلّ الصواب: "فإنْ صلحا فهو فيه جائز".

٤٥- (٤٣٢/١) ورد قول ابن السرّاج:

"فربما حذفوا حرف الجرّ، وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه، وربما حذفوا حرف الجرّ، وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً. فالضرب الأول قولك: اللهِ لَأفعلنّ".

---

٤) انظر للخرم الوافي في العروض والقوافي/٤٢ والمعيار في أوزان الأشعار/٣٠.

الصواب: (اللهَ لأفعلنّ). بنصب لفظ الجلالة.

٤٦- (٤٣٤/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة:

فقلت يمينَ الله أبرح قاعداً

ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي

والأنسب ضبط (يمين) بالرفع لقول ابن السرّاج معقباً على الشاهد: جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة، وأيم الله".

٤٧- (٤٣٦/١) ورد قول ابن السرّاج:

"تقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ، فثُمَّ: بمنزلة الواو. وتقول: والله ثم الله لأفعلن، وبالله ثم الله لأفعلنّ. وإنْ شئت قلت: والله لآتينّك ثم اللهِ لأضربنّك، وإنْ شئت قلت: والله لآتينّك لأضربنّك.

قال سيبويه: (وهذه الواو بمنزلة الواو في قولك: مررت بزيد وعمروٍ خارج) يعني أن الواو في قولك: وعمرو خارج، عطفتْ جملة على جملة، كأنك قلت: بالله لآتينّك. الله لأضربنك مبتدأ ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام، فإذا لم تقطع جررت، قلت: والا لاتينك".

أقول: في هذا الكلام سقط وسوء ضبط، وهو على الوجه الصحيح في كتاب سيبويه (١٤٦/٢ بولاق - ٥٠١/٣ هارون) غير أنّ ابن السرّاج أخذ بعض كلامه هنا من سيبويه وضمّه إلى كلام من عنده، وسأعيد كتابة قول ابن السرّاج على الوجه الذي أعتقده صواباً مستعيناً بكتاب سيبويه:

"تقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ، فثُمَّ: بمنزل الواو. وتقول: واللهِ ثم اللهِ لأفعلنّ، وباللهِ ثم اللهِ لأفعلنّ. وإنْ شئت قلت: واللهِ لآتينّك ثم اللهِ لأضربنّك، وإنْ شئت قلت: واللهِ لآتينك/ ثم اللهَ/ لأضربنّك، كأنك قلت: بالله لآتينّك، واللهَ لأضربنّك/، قال سيبويه: (وهذه الواو بمنزلة التي في قولك: مررت بزيد وعمروٌ خارج)، يعني أن الواو في قولك: وعمروٌ خارج، عطفت جملة على جملة، كأنك قلت: باللهِ لآتينّك، اللهَ لأضربنّك، مبتدئاً، ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام. فإذا لم تقطع جَرَرْتَ، قلت: واللهِ لآتينّك ثم واللهِ لأضربنّك".

٤٨- (٤٣٦/١) ورد قول ابن السرّاج:

"قال سيبويه: (ولو قال: وحقك وحقّ زيد، على وجه الغلط والنسيان جاز)، يريد بذلك أنه لا يجوز لغير: كساه من عريٍ، وسقاه من العيمة، فهذا يبيّن أنها في هذا الموضوع حرف، لأنهم أجمعوا على أنّ (منْ) حرف، و(عَنْ) أيضاً لفظة مشتركة للاسم والحرف".

أقول: الكلام ملفّق وهو قسمان مختلفان، فقول سيبويه يتعلّق بجرّ الاسم في القسم، وما بعده يتعلق بحروف الجرّ التي استعملتها العرب حرفاً وغير حرف. وقد رتّب ابن السرّاج بحثه في حروف الجر في قسمين: قسم استعملته العرب حرفاً وغير حرف (انظر الصفحة ٤٠٨ من الجزء الأول) وقد بدأ بالقسم الأول ووفّاه حقّه من البحث، لكنه ولا ريب أنّ سقطاً وقع في كلام ابن السرّاج بعد إيراده عبارة سيبويه، والساقط من كلامه: جزء منه تابع للقسم الأول من حروف الجرّ، وجزء خاص بالقسم الثاني من تلك الحروف. وكان المحقق حريّاً بأن يشير إلى

ذلك وأن يفصل في كلام ابن السرّاج بين ما هو من القسم الأول وما هو من القسم الثاني.

٤٩- (٤٣٧/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة:

فقلت اجعلي ضوءَ الفراقد كلّها

يميناً ومهوى النجم من عن شمالِكَ[٥]

فتح الكاف من (شمالك) والصواب كسرها. لأن البيت من قصيدة مكسورة. ورواية الديوان:

وقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها

يميناً ومهوى النجم من عن شمالِكِ

ولم يشر المحقق إلى هذا الاختلاف في الرواية.

٥٠- (١٧/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وتقول: هذا رجلٌ لا أحمر الرأس فأقول: أحمره ولا أسوده فأقول: أسود، ومررت برجلين لا أحمري الرؤوس، فأقول: أحمراها ولا أسوديهما، فأقول: أسوداها، ومررت برجال لا حمرُ الرؤوس، فأقول حمرها ولا سودها، فأقول: سودها، ومررت بامرأة لا حمراء الرأس، فأقول: حمراوة ولا سوداية، فأقول: سوداوية ... وكذلك: مررت بامرأتين لا حمراوي الرؤوس، فأقول حمراواهما ولا سوداويهما، فأقول: سوداها.

---

٥) ديوان ذي الرمة ١٧٤٣/٣ تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح.

وَضعتْ علامات الترقيم في غيره مواضعها، فأبهمت المقصود من الكلام وحرّفت بعض الكلمات، والصواب أن يرد الكلام على هذا الشكل:

"وتقول: هذا رجلٌ لا أحمرُ الرأس فأقولَ: أحمرُه، ولا أسودُه فأقول: أسودُه. ومررت برجلين لا أحمرَي الرؤوس فأقولَ: أحمراهما، ولا أسودَيْهما فأقولَ: أسوداهما. ومررت برجال لا حُمْرِ الرؤوس فأقولَ: حمرُها، ولا سودِها فأقول: سودُها. ومررت بامرأة لا حمراءِ الرأس فأقولَ: حمراؤه، ولا سوداوِه، فأقولَ: سوداؤه ... وكذلك مررت بامرأتين لا حمراوَي الرؤوس فأقولَ: حمراواهَما، ولا سوداوَيْهما فأقولَ: سوداواهما".

٥١- (١٨/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"فإن أضفت أحمر ونقلت إلى العينين قلت إذا، جعلت (ما) لغواً قلت: هذه امرأة حمراءُ ما بين العينين لا سودائه".

الصواب: "فإنْ أضفت (أحمر) إلى ما بين العينين قلت إذا جعلت (ما) لغواً: هذه امرأة حمراءُ ما بين العينين لا سوداؤه".

٥٢- (١٨/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"فكذلك: مررت برجلٍ أحمرِ الوجه لا أصفره، لم يجد بداً من أن يضيف أصفر إلى ضمير الوجه، وإذا أضافه أنجز".

الصواب: وإذا أضافه انجرّ.

٥٣- (٢٠/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"والمضمر المتصل يؤكَّد بالمضمر المتصل".

الصواب: يؤكَّد بالمضمر المنفصل.

٥٤- (٢٢/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وامّا (كلّهم) فالأحسن أن تكون جامعين".

الصواب: أن تكون كأجمعين.

٥٥- (٢٣/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"ولا يجوز أن يكون (أكتعون) قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات، نحو قولك: ويله وعوله ..... وما أشبه هذا، إلّا يكون المؤكِّد قبل المؤكَّد".

الصواب: لا يكون المؤكِّد قبل المؤكَّد.

٥٦- (٢٥/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وحكى سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلّا النصب في: مررت برجل مخالطٍ بدنه داء، فينصبون (مخالطَ) وردّ هذا القول".

الصواب: مررت برجلٍ مخالِط بدنِه داءٌ.

وبعض النحويين المتقدمين: يونُس وعيسى بن عمر، فقد كانا لا يجيزان إتباع اسم الفاعل غير العلاجيّ الدال على الماضي للنكرة قبله إذا لم يكن منوناً في مثل العبارة السابقة، حتى لا توصف النكرة بالمعرفة، بل يوجبون نصبه على الخلاف. انظر الكتاب ٢٨٨/٢ بولاق ٢١/٢ هارون.

٥٧- (٣٢/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"الأول وهو العلم الخاصّ: يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام نحو: مررت بزيد أخيك والألف واللام نحو: مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام) وأمّا المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا، وبعمرو ذاك، والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجرور".

في الكلام سقط بعد قوله: "يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام" والصواب: ين يذكر الشيء الثالث الصالح لوصف العلم الخاصّ وهو: الأسماء المبهمة. وفيما ورد من قوله بعد ذلك ما يدل على العبارة الساقطة من النص. وهي ثابتة في كلام سيبويه الذي اقتطعه ابن السرّاج. انظر الكتاب ٢٠٠/١ بولاق ٦/٢ هارون.

٥٨- (٣٥/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"ويقول: هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج فأقول: عطاشهم، ولا رواؤهم".

في العبارة سقط والصواب: ولا رواؤهم فأقول رواؤهم.

٥٩- (٤٥/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وكذلك قلت: الله عزّ وجلّ، ما رأيت أياماً أحبّ إليه فيها الصوم، لأضمرته في (إليه)". واضح أنّ (لو) ساقطة قبل القول والصواب: (وكذلك لو قلت). وقد ذكر هذا الحديث تاماً في موضع قبل هذا الموضع وهو: "ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة".

ولهذا كان يحسن بالمحقق أن يضع بعد كلمة الصوم (هنا) ما يشير إلى أن الحديث لم يتمّ.

٦٠- (٤٧/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"الثاني: ما أبدل من الأول وهو بعضه، وذلك نحو قولك: ضربت زيداً رأسه، وأتيت قومك بعضهم، ورأيت قومك أكثرهم، ولقيت قومك ثلاثتهم، ورأيت بني عمّك ناساً منهم، وضربت وجوهها أوّلها، قال سيبويه: فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد أكثر قومك وثلثي قومك، **وضربت وجوه** أولها، ولكنه ثنى الاسم تأكيداً والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيت قومك ثم **يبدو** أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: **ثلاثتهم** أو ناساً منهم".

وبمعارضة هذا الكلام بما جاء في كتاب سيبويه يتبين أن ثمة خلافاً في ثلاثة مواطن.

الأول: قوله: "وضربت وجوه أولها" وفي الكتاب: "وصرفت وجوه أولها".

الثاني: "ثم يبدو" وفي الكتاب: "ثم يبدو له" والموضع الثالث: قوله: "ثلاثتهم" وفي الكتاب: "ثلثيهم".

انظر كتاب سيبويه (٧٥/١) (بولاق)، ١٥١/١ (هارون).

٦١- (٤٨/٢) ورد الشاهد التالي مضبوطاً على هذه الصورة:

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتُه

تفضى لباناتُ ويسأمُ سائمُ

والصواب كما في كتاب سيبويه ٤٢٣/١ (بولاق) – ٣٨/٣ (هارون):

تُقَضَّى لباناتٌ ويسأمُ سائمُ

والشاهد في المقتضب ورواية المبرد هناك:

تَقَضِّي لباناتٍ ويسأَم سائمُ

٦٢- (٤٨/٢) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة:

إن على اللهِ أن تُبايعا تؤخذَ كرهاً أو تجيء طائعا

والرواية الصحيحة في الكتاب والمقتضب:

إن عليَّ الله أنْ تبايعا

أراد القسم فحذف حرف القسم فنصب لفظ الجلالة. وقد أشار محقق الأصول إلى ذلك لكنه لم يضبط الشاهد الضبط الصحيح.

٦٣- (٤٩/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وإنما يبدل الفعل إذا كان ضرباً منه نحو هذا البيت/ البيت في المسألة السابقة/، ونحو قولك: إنْ تأتني تمشي أمشي معك".

الصواب: إنْ تأتني تمشِ أمشِ معك. وقد تكرر الخطأ في هذا المثال في مواضع من الكتاب. انظر مثلاً (١٩٠/٢).

٦٤- (٥٢/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وإذا كانت (جعلت) ليست بمعنى (علمت)، وإنما تكلّم بها عن توهّم أو رأي أو قول، كقول القائل: جعلت حسني قبيحاً، وجعلت البصرة بغداد، وجعلت الحلالَ

حراماً، فإذا لم ترد فجعلت العلاج والعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب".

أظنّ الصواب: "فإذا لم ترد في (جعلت) العلاج فالعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب".

٦٥- (٥٣/٢) نقل ابن السراج كلام سيبويه فقال:

"قال سيبويه: لم ترد أن تقول: بعضهم على بعض في عون ولا أن أجسادهم بعضاً على بعض".

الصواب: كما في كتاب سيبويه: "ولا أنّ أجسادهم بعضها على بعض". سيبويه ٧٩/١ (بولاق) - ٥٨/١ (هارون).

٦٦- (١٦٦/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وتقول: سكت حتى أردنا أن نقوم، تقول: افعلوا كذا وكذا، فتردّه على جواب (إذا)، ولو رددته على حتى جاز على قبحه، وحقّ (حتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه، وتقول: لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني، ترفع جواب (إذا) وإن شئت نصبت على (حتى) على قبح عندي، إلّا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره. وتقول: لا والله حتى إنْ أقلْ لك لا تشتمْ أحداً لا تشتمه، ولا تشتمه جوابُ (إنْ أقل لك)، فلا يكون فيه النصب، لأنه لا يرجع إلى: حتى لا والله، وإذا قلت لك اركب تركب يا هذا، تنصب (تركب) على أو وفصلت بالظرف، والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره، أردت: ولا والله أو تركب، إذا قلت لك اركب". وفي هذه الفقرة إشكال منشؤه سقط شيء من الكلام ووضع بعض علامات الترقيم

في غير مواضعه، وأنا أعيد كتابة الفقرة السابقة على وجه أظنه يفصح عن المراد.

"وقول: سكتَّ حتى /إذا/[٦] أردنا أن نقوم تقولُ: افعلوا كذا وكذا، فتردّه على جواب (إذا)، ولو رددته على (حتى)[٧] جاز على قبحه، وحق (حتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه. وتقول: لا الله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعين، ترفع جواب (إذا)، وإن شئت نصبت على (حتى) على قبح عندي، إلّا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره. وتقول: لا والله حتى إنْ أقلْ لك لا تشتم أحداً لا تشتمْه، و(لا تشتمه) جواب (إنْ أقل لك)، فلا يكون فيه النصب لأنه لا يرجع إلى (حتى). /وتقول/: لا والله /أ / وْإذا قلت لك اركب تركبَ يا هذا، تنصب (تركب) على (أو) وفصلت بالظرف، والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره أردت: لا والله أوْ تركبَ إذا قلت لك اركب".

٦٧- (١٧١/٢) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتَ لهم

خالداً خلود الجبالِ

وهو من بيت موصول من الخفيف والصواب أن يكتب هكذا:

---

٦) ما بين مائلتين زيادة يقتضيها السياق.

٧) أي لو نصبت الفعل (تقول) بـ(أن) المضمرة بعد (حتى).

لن تزالوا كذلكم ثم لا زِلْ...

..... تَ خالداً خلود الجبالِ

٦٨- (١٧١/٢) ورد هذا الجزء من الشاهد التالي:

لا همَّ ربَّ الناس إنْ كذبت ليلى ..... [٨]

وأظنّ أن مخرج البيت من السريع، وعليه تكون كلمة (ليلى) واقعة في العجز لا في الصدر.

٦٩- (١٧٥/٢) ورد الشاهد التالي مضبوطاً على هذه الصورة:

محمدُ تَفْدِ نفسُكَ كلّ نفسٍ

إذا ما خفت من شيءٍ تَبالا

والصواب فيه: نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ. بنصب (نفسك) ورفع (كل).

٧٠- (١٨٣/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، إلّا أنّ معناها الذاتي يخصّها، تفارقه، إنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع".

ولعلّ الصواب: "إلّا أنّ معناها الذاتيّ يخصّها بفارقة أنها تُتْبع ...".

٧١- (٢٠٤/٢) ورد قول ابن السرّاج في التوكيد بالنون، وساق جملةً من الأمثلة منها هذان المثالان:

---

٨) لم يتبيّن المحقق تتمة الشاهد لعدم وضوحه، ولم أجد هذا الشاهد فيما بين يديّ من كتب النحو.

"اقضينّ يا مرأة" "اخشَوُنّ زيداً يا نسوة".

الصواب: في المثال الأول حذف الياء "اقضِنّ"، وفي المثال الثاني توجيه الخطاب للرجال. فيكون المثال: "اخشَوُنّ زيداً يا رجال".

٧٢- (٢١٣/٢) ورد قول ابن السرّاج:

"وتقول: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً، وسواء عليّ أزيداً كلّمت أم عمراً وما أدري أزيدٌ ثُمَّ عمرو".

الصواب: وما أدري أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو".

٧٣- (٤٠٧/٢) ورد الشاهد التالي:

ولم يبالوا حُرمة الرَّجُلَةْ

وهو عجز بيت من المديد صدره: خَرَقُوا جيب فتاتِهِمُ.

ولا يستقيم الوزن من الواو في قوله: (ولم يبالوا)، والصواب إسقاطها، وهو كذلك في اللسان (رجل): لم يبالوا حرمة الرجلة.

٧٤- (١٢/٣) ورد الشاهد التالي:

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وقد ضبط المحقق (الصياريف) بالرفع، والصواب أن تضبط بالجرّ. وقد تكرر الخطأ نفسه في موضع آخر ٤٥٠,/٣

٧٥- (٢٩/٣) وردت العبارة التالية:

"وقال سيبويه: ومثل ذلك تَوْأم وتوائم كأنهم كسروه على (تِئْم) كما قالوا: ظِئْر وظُؤار.

وقال أبو العباس: توأم اسم من أسماء الجمع، وفعال لا يكون من أبواب الجمع. وكذلك رجل ورجال".

قلت: الذي في كتاب سيبويه: "ومثل ذلك تَوْأم وتُؤام، كأنهم كسّروا عليه (تئْم) كما قالوا: ظِئْر وظُؤار، ورِخْل ورُخال". الكتاب ١٩٩/٢ بولاق ٦١٧/٣ هارون.

وعلى هذا فإن كلمة (توائم) محرّفة عن (تُؤام)، و(رجل ورجال) مصحفتان عن رِخْل ورُخال. والرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن. والجمع أَرْخُل ورِخال ورُخال. انظر اللسان (رخل).

٧٦- (٥٣/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة:

قد شَرِبْتُ الأَدُهَيْدَ هينا

والصواب فيه: قد شَرِبتْ إلّا دُهَيْدِ هينا. وهو كذلك في الكتاب ١٤٢/٢ بولاق، ٤٩٣/٣ هارون.

٧٧- (١١٥/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة:

وصالياتٍ ككُما يُؤثَفينْ

والصواب: وصاليات كَكَما يُؤَثْفَيْنْ. بفتح الكاف الأولى والثانية.

٧٨- (١٥٨/٣) ورد الشاهد التالي:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ

وذي ولدِ لم يَلْدَه أبوانِ

وبعده العبارة التالية بهذا الضبط: "أراد لم يُلِدْهُ".

قلت: الصواب: أراد لم يَلِدْه. بفتح الياء.

٧٩- (١٧٣/٣) ورد الشاهد التالي بهذا اللفظ:

وردّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه

عن السّنّ خيراً لا يزال يزيدُ

قلت الصواب؛ على السنّ. وهو كذلك في سيبويه ٣٠٦/٢ والخصائص ١١٠/١ والخزانة ٥٣٦,/١

٨٠- (٢٥٥/٣) ورد الكلام التالي في معرض حديث ابن السرّاج عن إبدال الألف من النون:

"والثالث قولك: إذنْ آتيك، فإذا وقفت، قلت: إذا. قال الله عز وجلّ: (وإذنْ لا يلبثون خلفك إلا قليلاً)، إذا وقفت عليها قلت".

قلت: لم تتم عبارة ابن السرّاج، وتمامها: "إذا وقفت عليها قلت: وإذا".

٨١- (٢٥٧/٣) ورد الشاهد التالي:

وقد علمت عرس مليكةُ أنني

أنا الليث معديّاً عليه وعاديا

الصواب: عرسي، بالإضافة إلى ياء المتكلم.

٨٢- (٢٧٤/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة:

وبالغداة فَلَقَ البَرْنِيجِّ

والصواب: وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ

٨٣- (٣٣٠/٣) ورد الشاهد التالي:

فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتها

ومِنْ بُعْدِ أرضٍ دونها وسماءُ

والصواب: وسمارُ، بالجرّ.

٨٤- (٤٦٣/٣) ورد الشاهد التالي:

مِنْ أجلِك يالتي تيّمتِ قلبي

وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي

والصواب: تسهيل همزة (أجلك) وإلقاء حركتها على النون في (من):

مِنَ اجلكِ ...

٨٥- (٤٧١/٣) ورد الشاهد التالي:

لا يرهب ابنُ العمِّ مَتَى صولتي

ولا أَحتتي من صولة المتهددِ

قلت: الصواب: لا يرهب ابن العمّ منّي صَوْلتي.

وقد نسب البيت في اللسان (ختأ) إلى عامر بن الطفيل وروايته هناك:

ولا يَرْهِبُ ابنَ العمِّ منّي صوْلةٌ

ولا أخِتتي من صولة المتهدّدِ

بعض الأخطاء الطباعية في الكتاب

الجزء والصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٩١/١ (١٠)	كأنني	كأنني
١١١/١ (١)	كان أصلهما نِعَمَ وبِئسَ	كان أصلهما نَعِمَ وَبئِسَ
١٢٧/١ (١)	ومثله عارض ممطرنا	ومثله (عارض ممطرنا)
١٣٤/١ (١٤)	كما شبهوا الحسنِ الوجه	كما شبّهوا الحسنَ الوجه
١٤٤/١ (١٩)	جملاً	جُعِلا
١٤٥/١ (٣)	إسماً	اسماً
١٥٤/١ (٧)	فزيد مبتدأ وهذه خبره	فزيد مبتدأ وهذا خبره
٢١٣/١ (٥)	والعالم	والعامل
٢٢٩/١ (٣)	الموضوع	الموضع
٢٢٩/١ (١٠)	إنَّ زيداً	إنْ زيداً
٢٣٠/١ (٨، ٩)	أعلمت	أعملت.
٢٣١/١ (٣)	بينهما	بينها
٢٣١/١ (١٥)	أزالتهما	إزالتها

١/٢٤٣ (٦)	علمت	عملت
١/٢٥٢ (٦)	لست مدركٌ	لست مدركَ
١/٢٥٣ (١)	وأعملها	وأعملها
١/٢٥٤ (٧)	كأنه	كأنه
١/٢٦٣ (٨)	أجبتهم	أجبنهم
١/٢٧٤ (١٦)	أستاذ المبّرد عالماً بالنحو	أستاذ المبّرد كان عالماً بالنحو
١/٢٨٥ (٣)	تبتدأ	يبتدأ
١/٣٠٩ (٣)	ومرّةٌ	ومُرةُ
١/٣١٣ (٦)	في حَلقُكُم	في حَلْقِكم
١/٣٣٢ (٥)	يا زيدٌ الطويلٌ	يا زيدُ الطويلَ
١/٣٦١ (٢)	أقطعة	أقطعه
١/٣٨٥ (٩)	لا رجلَ ظريفَ	لا رجلَ ظريفٌ
١/٣٨٦ (٩)	ولا قوّةٌ	ولا قوّةَ
١/٣٨٨ (١٢)	المنفيّ بلام الإضافة	المنفـــيّ المضـــاف بـــلام الإضافة
١/٣٩٠ (١٢)	أبا الموت	أبالموت
١/٣٩٧ (٢)	ما سراه	ما سواه
١/٤٠٨ (٢٢)	حرفٍ حرفٍ	

٤٢٥/١ (٣)	ألقى الصحيفةِ	كل حرف
٦/٢ (٧)	إضافة أفعلِ	ألقى الصحفيةَ
٨/٢ (١٦)	هذا زيدٌ العاقلِ	إضافة أفعلَ
١٧/٢ (٢٣)	تصف	هذا زيدُ العاقلِ
١٨/٢ (١١)	لم يجد بداً من أن يضيف جميلاً إلى مررت برجل حسن الوجه جميلة.	تضف تحذف العبارة لأنها مكررة
٢٩/٢ (١٦)	أبٍ ... صاحبٍ	أبٌ ... صاحبٌ
٢٩/٢ (٢٢)	خير	خيرٌ
٤٤/٢ (١٥)	ولكنه	فإنه
٥١/٢ (١٠)	أمرِك	أمرَك
٥٢/٢ (٩)	وأبو عبيدة وعمر رحمه الله كتب إليه.	وأبو عبيدة، عمر – رحمه الله – كتب إليه.
٧٠/٢ (٦)	امرأاً	امرأً
٧٢/٢ (٥)	مرً	مرٌّ
١٠٥/٢ (٢٣)	مسيت	سميت
	لكمّ	لكمُ

١٣١/٢ (٥)	الذي يتمكن	الذي لم يتمكن
١٣٧/٢ (١)	أن بقع ما بعدها	وجب أن يقع بعدها
١٣٧/٢ (٥)	فقلت (لأنْ)	فقلت (لأنْ)
١٥٠/٢ (١١)	حتى أينا يخرج تخرج	حتى أيِّنا يخرج تخرج
١٦٥/٢ (١١)	الويل	الويلُ
١٧٤/٢ (١٣)	بكفَّي	بكفَّيْ
١٧٨/٢ (٧)	فتضرب	فضرب
١٨١/٢ (٢)	وإنك إنْ تأتَتي	وآتك إنْ تأتتي
١٨٧/٢ (٢٠)	أضربْ زيداً	أضربُ زيداً
١٨٧/٢ (٢٦)	ولا مرفوع	ولا مدفوع
١٩٤/٢ (٣)	اخشُوا الرجل	اخشَوُا الرجل
٢٠٤/٢ (٢٤)	وتكون (كما)	وتكون ك(ما)
٢٠٦/٢ (١٠)	إنه ان سُئل	إنه سُئل
٢٠٩/٢ (١٧)	وهو كان	وهو ك(إنْ)
٢١١/٢ (٨)	إنٍ	أذّنَ
١٥/٢ (٧)	خفضت	خَففت
٢١٧/٢ (٣)	بأنّ لك	بان لك

٢٤١/٢ (١٠)	واللات	واللات
٢٦٢/٢ (١٨)	وطيء	وطيّئ
٢٦٢/٢ (١٩)	عبدالله، وإن جمعت	عبدالله، وإن جمعت
٢٨٢/٢ (١٦)	فالإخبار فنه قبيح	فالإخبار عنه قبيح
٢٩٧/٢ (١٢)	المتبسّمة	المتبسّمه
٢٩٨/٢ (١٠)	أروي	أروى
٣٨٩/٢ (٨)	خمسُ عشرة	خمسَ عشرة
٤٢٨/٢ (١٥)	يا زيدٌ	يا زيدُ
٢٦٦/٢ (٥)	يا زيدٌ بْنَسْ	يا زيدُ يْنَسُ
٢٦٦/٣ (٦)	لائقِ	لائقُ
٤٢١/٣ (٧)	من أجلك	مِنَ اجلك
٤٦٣/٣ (٥)	ولا يُعَطى	ولا يُعْطَى
٤٦٩/٣ (٤)	فأرْعَى فزارةُ	فارعَيْ فزارةُ
٤٦٩/٣ (١١)		

ولا بدّ لنا – ونحن في معرض نقد الكتاب – أن نعاتب المحقق على إغفاله فهرسة الشواهد والأعلام[٩]، إذْ كان الكتاب جديراً بأن ترتَّب له فهارس علمية تسهل الاستفادة منه، وكلّ تحقيق لا يعنى بالفهرسة هو – بلا ريب– عمل ناقص.

والكتاب بعدُ تكثر فيه الأخطاء الطباعية التي لا يخفى وجه الصواب فيها، ولعلّ المحقق لم يقف على تجارب الطباعة فأصاب الكتابَ كثيرٌ من التصحيف وسوء الضبط، على أنّ ذلك كلّه لا يغضّ من قيمة هذا السفر العظيم، ولا يزري الجهد الكبير المبذول في تحقيقه، ذلك الجهد الذي لا يطيقه إلّا من ألف حزونة التحقيق وأوتي صبراً على مغالق النحو ومضائقه.

وإذا كان القارئ يشقّ عليه قراءة هذا الكتاب بعد أن أضحى مطبوعاً محققاً ميَسّراً، فليلتمس العذر للمحقق وقد قرأه مخطوطاً عَدَتْ عليه عوادي الزمن، وعبثت به أيدي النسّاخ والقرّاء.

لقد أسدى محقق الكتاب الدكتور عبد الحسين الفتلي خدمة جليلة للعربية بإخراجه هذا الأثر النحويّ النفيس، فجزاه الله عن العربية وأهلها خيراً.

محمد طاهر الحمصي

---

٩) قام الدكتور محمود محمد الطناحي بإعداد فهرس جيّد لشواهد الكتاب وصدر هذا الفهرس عن مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٩٨٦، فصنع ما كان المحقق جديراً بصنعه. ومما تجدر الإشارة إليه تلك المقدمة القيّمة التي زيّن بها الدكتور الطناحي فهرسه. أحسن الله إليه كما أحسن إلى هذا الكتاب.